استمرار المباحثات بين العراق وبريطانيا بشأن تأجيل عودة المهاجرين العراقيين

بغداد / فيان الربيعي

اعلنت وزير المهجرين والمهاجرين سهيلة عبد جعفر عن استمرار التفاوضات بين الوزارة والسفارة البريطانية حول امكانية تأجيل عودة اللاجئين العراقيين المقيمين في المملكة المتحدة جاء ذلك في مؤتمر عقد أمس في مقر الوزارة حيث اوضحت السيدة سهيلة عبد جعفر انها حصلت على دعوة من وكيل وزارة الداخلية البريطانية بخصوص تأجيل عودة اللاجئين اثناء لقاء جمعهما و قالت الوزيرة: ان مؤتمر المغتربين العراقيين الذي عقد في مانشستر ستي كان يهدف الى إمكانية تفعيل التواصل بين المهجرين ووطنهم الأم فضلاً عن اعادة الثقة للعراقيين وكسر الحاجز الفكري والمعنوي خاصة بالنسبة للجيل الثاني الذي ولد بالمهجر واوضحت الوزيرة ان وفد وزارة المهجرين والمهاجرين التقى ببعض الجاليات في لندن واطلع على مشاكلهم. وبينت الوزيرة ان المؤتمر حقق الاهداف التي عقد من اجلها بالرغم من الصعوبات ومنها قلة الفترة الزمنية للإعداد والتحضير وصعوبة الاتصال بالجاليات العراقية اضافة الى محدودية الميزانية حيث تم تخصيص مبلغ خمسين ألف دولار وهو مبلغ متواضع لعقد المؤتمر.

وأوصى المؤتمر بفتح مكاتب خاصة بشؤون المغتربين العراقيين وتسمية مسؤول من قبل الوزارة لادارة عمل هذه المكاتب خاصة في الدول التي بدأت ترحل المهاجرين العراقيين مثل بريطانيا وكندا والدنمارك وهولندا. وتقرر اقامة المؤتمر الثاني للمغتربين العراقيين في العراق ورشحت الوزارة مدينة اربيل لعقد هذا المؤتمر.

وزير التربية: العراق يحتاج إلى بناء ٥٠٠٠ مدرسة جديدة

-ترميم المدارس نفذ من قبل الجيش الامريكي الذي يفتقر إلى الخبرة
-كثرة معاهد المعلمين ظاهرة حضارية إلا ان لنا تحفظات بشأنها
-حاملو شهادتي الماجستير والدكتوراه في الوزارة اصيبوا بالغبن من مخصصات الخدمة الجامعية

بغداد / كريم جاسم السوداني –طالب الماس الياس

اعلن وزير التربية الدكتور عبد الفلاح حسن السوداني عن احتياج الوزارة إلى ٥٠٠٠ بناية مدرسية جديدة إضافة إلى (١٤٣٠٠) بناية موجودة في العراق الآن تحتاج ٨٠٪ منها إلى ترميم و١٠٪ تحتاج إلى اعادة بناء موضحاً ان ٣٠٪ من المدارس بحاجة إلى ترميم رئيسي والباقي على شكل ترميمات جزئية.

وبين السوداني ان عمليات الترميم بعد سقوط النظام تبنتها المنظمات والجيش الامريكي التي تفتقر إلى الخبرة وليست لديها معرفة كاملة باحتياجات المدارس العراقية.

وترافق هذا الامر مع جشع المقاولين وطمعهم فكان الترميم (شكلياً) ومضراً في بعض الاحيان.

ومع ذلك تم ترميم العديد من المدارس فضلاً عن بناء مدارس جديدة كثيرة إلا ان الوزارة لم تحقق الحاجة الكبيرة وما تحقق يعتبر قليلاً.

ورداً على سؤال حول كثرة معاهد المعلمين وكثرة المتخرجين بدون تعيين اجاب الوزير بأن لدى الوزارات مشاكل كثيرة في تلك المعاهد ولدى الوزارة أكثر من (٦٠) معهداً لاعداد المعلمين والمعلمات إضافة إلى معاهد فنية بحدود (٥) وهي ظاهرة وان كانت حضارية إلا ان بلداً مثل العراق بحاجة إلى معلمين حائزين على الشهادة الجامعية ويحملون مؤهلاً علمياً يؤهلهم أكثر وبأعداد أعلى للقيام بالعملية التربوية، لذلك لدينا تحفظات على معاهدنا مشيراً إلى وجود لجنة لدراسة موضوع المعاهد واحتمال تغييرها إلى الدراسات الجامعية.

وبين السوداني ان عدد المعلمين كاف وتعزز بعد عودة المفصولين السياسيين والوزارة تحتاج بين سنة واخرى إلى عدد من الخريجين ولكن لا تستطيع ان تعين من (١٢-٢٠) ألف معلم والعملية تحتاج إلى تخطيط مسبق لأنه ليس من المعقول ان نخرج طلبة ونرمي بهم في الشارع.

مبيناً ان المالية منحت وزارة التربية (١٠ آلاف) درجة وظيفية والمتخرجين (٢٠) ألفاً والطاقة الاستيعابية في المدارس محسوبة حيث لايمكن توفير (٥ حصص) دراسية اسبوعياً حيث ان لكل معلم (٢٠-٢٤) حصة دراسية في الاسبوع وعليه تأديتها مقابل راتب شهري من أموال الشعب وليس الجلوس في الإدارة بدون حصص تدريسية ويعد على الملاك الدائم.

وتطرق الوزير إلى مشكلة تراكم المتخرجين من الاعوام السابقة حيث قال ان بالإمكان تعيين خريجي السنة الدراسية (٢٠٠٤-٢٠٠٥) جميعاً وعند فتح باب التعيين جاء الآلاف من المخترجين في السنوات السابقة وصار لدينا رصيد متراكم واكثرهم من المظلومين والمحرومين من فرصة العيش الكريم مبيناً ان هذه الظاهرة سوف تنتهي وتصبح محدودة جداً مما يؤدي إلى تقليص العدد في العام الدراسي المقبل (٢٠٠٦-٢٠٠٧) والرجوع إلى الحالة الطبيعية التي تشمل المتخرجين الجدد بما يتناسب مع احتياجات الوزارة.

ويرى السوداني ان قضية تأخير توزيع المناهج على المدارس حقيقة مرة ومؤذية مشيراً إلى وجود مشكلة في طباعة الكتب المتأخرة ومشكلة أخرى في نقل الكتب والمناهج إلى المحافظات وآخرها مشكلة المديريات العامة البطيئة والكسولة في تسليم حصتها من الكتب.

وأكد الوزير ان مخازن الوزارة مليئة بالكتب إلا ان الاستجابة بطيئة من قبل المديريات العامة وقد تم توجيه كتاب انذار بعض المحافظات ومديرياتها المتباطئة في تسلم الكتب.

وعن الدروس الخصوصية وطرق معالجتها اوضح الوزير ان مبدأ التقوية للطالب في بعض الدروس الضعيفة مسموح به إلا ان الطريقة المتبعة في العراق طريقة مرفوضة ليس من وزارة التربية حسب بل هي مرفوضة من المجتمع لأن المدرس والمربي الفاضل يحسب ان يؤدي واجبه في الصف بتدريس المادة لأنه يتسلم راتبه الشهري من اموال الشعب وليس من اموال وزير التربية وعليه تأدية واجبه بالشكل الصحيح وليس بالمربي الفاضل من يجبر الطلاب على الدروس الخصوصية وابتزازهم ووصل الامر تعويدهم على (الغش) وذلك باعطائهم الاسئلة الامتحانية لضمان نجاحهم في المادة وعلى اثر ذلك يتخرج لنا مجتمع (مغشوش وغشاش).

وتحدث السوداني عن (الابنية المدرسية) وطريقة توفيرها وكيفية القضاء على الازدواجية في المدارس حيث هنالك مدارس تعمل بثلاث وجبات قائلاً: ان الوزارة تسعى للحصول على اموال لسد هذا الاحتياج لازلنا مستمرين في مشروع بناء (٣٨٢) مدرسة منها (٢٩٧) مدرسة في المحافظات و (٨٥) مدرسة في بغداد وتم انجاز الكثير منها.

وتابع القول: شجعنا على بناء وترميم أكثر من (١٢٠) مدرسة قام برصد مبالغها البنك الدولي من المنحة البالغة (٦٠ مليون دولار).

وسعينا للحصول على اموال أخرى لسد احتياجاتنا من المدارس الجديدة ولدينا أكثر من (٢٥٠ مليون دولار) من المنح والقروض مخصصة لبناء ما يقارب (٢٥٠-٣٠٠) مدرسة واعتقد ان الكثير من هذه المدارس سيتم انجازه نهاية العام.

من ناحيتها قامت الوزارة بمشروع كبير ومهم وهو (تأهيل المعلم) وتم تدريب ما يقارب ١٥٪ من المعلمين الذين وصل عددهم إلى ٤٥٠ ألف معلم، ونحاول الآن ان تكون طباعة الكتب والمناهج بتمويل عراقي ومن خزينة الدولة وليس بالاعتماد على المنح وتمكنا من رصد المبلغ لطباعة الكتب وسنكون أحراراً في طباعة الكتب مع تحسين نوعية الكتاب، بمواصفات عالية.

بالإضافة إلى وجود مشروع لايجاد فرص عمل للمتخرجين وسوف نعلن عن درجات وظيفية جديدة.

وأكد الوزير إن التغذية المدرسية هي من أهم المسائل التي تعمل الوزارة على تطبيقها حيث استطاعت الوزارة تغذية ما يقارب ١٣٪ من طلبة المدارس المتضررة والفقيرة وكذلك المناطق التي تشهد أعمال عنف لأن الطالب يحتاج إلى عناية أكثر والوزارة تسعى للتغذية الشاملة وقد رصدت لها الأموال ليتم تعميمها على اوسع نطاق ممكن وذلك عن طريق رفع النسبة من ١٣٪ إلى اعلى نسبة ممكنة خلال السنة المقبلة.

وأكد السوداني ان لدى الوزارة أكثر من (١٠٠٠) موظف يحملون شهادات (الماجستير والدكتوراه) وهؤلاء اكثرهم مشمولون بقانون الخدمة الجامعية وموظفونا الذين يملكون الدرجات العلمية (مدرس، مدرس مساعد، استاذ مساعد) هم يحملون نفس اللقب العلمي ويستحقون امتيازات ومخصصات الخدمة الجامعية لكن القرار الاخير الذي صدر بداية السنة الماضية اصاب موظفينا بالغبن فيما خص القانون حصراً موظفي وزارة التعليم العالي وقد سعينا لرفع الغبن عنهم وشمولهم باحكام القانون إلا اننا لم نحقق نجاحاً في ذلك.

وأشار الوزير إلى ان قانون الخدمة الجامعية الجديد المقترح من قبل وزارة التربية بشمول موظفي التربية ووزارة الداخلية (الإدارة المحلية) هو في طور العملية القانونية وسيعرض على مجلس الوزارة الجديد ومن ثم يعرض على مجلس النواب القادم.

واعترف السوداني بأن الرواتب قليلة، لذلك يعزف البعض عن اللجوء إلى وزارة التربية والذهاب إلى التعليم العالي مشيراً إلى (هجرة حقيقية) إلى وزارة التعليم العالي لفارق المرتبات.

ورداً على سؤال بشأن اختفاء المكتبات في المدارس والثانويات اقر الوزير بأن المكتبات مهملة في مدارسنا وينقص الوزارة الاهتمام بالمكتبة وكان للمكتبة المدرسية مفهوم خاطئ قبل ١٠ سنوات أو أكثر مبيناً انها ليست معدة لضم الكتب فقط بل لضم الوسائل التقنية الحديثة التي تعين على المعرفة كالأقراص المدمجة على سبيل المثال.

وأضاف الوزير ان مشروع الوزارة المستقبلي هو بناء وتأهيل (٢٥٠٠ مدرسة) في العراق خلال السنوات القليلة القادمة بالإضافة إلى بناء (٢٠٠٠ مختبر) وهذا جزء من المشروع بالتعاون مع الدول المانحة التي ابدت استعدادها لدعم المشروع.

وأضاف ان هناك فكراً لانشاء مدارس نموذجية بمكتبات نموذجية واولها فكرة (المكتبة المركزية) لوزارة التربية ليتم تطبيقها في كل مديرية في محافظات العراق فضلاً على تأسيس مكتبات في ست مديريات في محافظة بغداد بشطريها (الكرخ والرصافة)، ولدى الوزارة مشروع متواضع لإقامة مكتبة في كل مدرسة وثانوية تضم الكتب الاساسية في التعليم والمصادر الخاصة بالمناهج يستفيد منها المدرس والطالب للحصول على المعلومات ولتنمية عقولهم.

تخصيص (١٣) مليار دينار لدعم مؤسسات التعليم العالي في واسط

واسط / جبار بجاي

قال مصدر في محافظة واسط أن وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي خصصت مبلغ (١٣) مليار دينار ضمن مشروع تنمية الأقاليم للعام الحالي لدعم مؤسسات وزارة التعليم العالي في المحافظة.

وقال حامد تركي عباس مسؤول وحدة الإعلام والعلاقات في جامعة واسط أن المبلغ وزع بواقع ثمانية مليارات دينار لمشاريع جامعة واسط وثلاثة مليارات للمعهد التقني في الصويرة ومليارين دينار للمعهد التقني في الكوت مشيراً إلى أن هناك تخصيصات أخرى (لم يكشف عن مقدارها) من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لدعم مشاريعها بالمحافظة.

وأوضح أن مشاريع جامعة واسط التي تنفذ ضمن مشروع الأقاليم تتضمن إنشاء أقسام علمية جديدة موزعة بين كليات الجامعة وبكلفة إجمالية تبلغ خمسة مليارات دينار فيما خصص مبلغ ثلاثة مليارات لمبنى رئاسة الجامعة.

كانت محافظة واسط قد خصصت في وقت سابق مساحة الفي دونم على ضفة نهر دجلة من الضاحية الجنوبية للمدينة لبناء مشيدات الجامعة وعلى مراحل.

وقال: أن المشاريع التي تنفذ في المعهد التقني بالصويرة تتضمن إنشاء قاعات ومختبرات دراسية ومركز ثقافي وقاعة مؤتمرات وشقق ضيافة ومركز للحاسبة الإلكترونية إلى جانب تأهيل شبكات الماء والكهرباء وبناء مسقفات للسيارات وتطوير الأقسام والورش وبناية العمادة.

وأشار الى انه سيتم إنشاء مركز للحاسبة الألكترونية ووحدة المعلومات في المعهد التقني في الكوت إلى جانب نصب وتشغيل مجمع للماء سعة (٥٠) م٣ في الساعة مع مد شبكات لنقل الماء الصافي وإنشاء سياج للمعهد ومرآب ومسقفات للسيارات إضافة إلى إكساء أرضية الأقسام العلمية بالكاشي الموزائيك

العمل تجري اجتماعات مع ممثلي البنك الدولي في عمان

بغداد/ قيس عيدان

بدأت في العاصمة الاردنية عمان الاجتماعات المشتركة بين وفد وزارة العمل والشؤون الاجتماعية برئاسة الدكتور ادريس هادي صالح وزير العمل وممثلي البنك الدولي والمنظمات الدولية المانحة.

وقال المستشار الإعلامي فى الوزارة ان الدكتور صالح طرح ورقة عمل شاملة وواسعة خلال الاجتماع التى ناقشت محاور عدة تقع في اطار توسيع برنامج شبكة الحماية الاجتماعية ليشمل جميع العوائل العراقية الفقيرة التي تضررت كثيراً".

واشاد الوزير خلال الاجتماع" بالدعم الذي يقدمه البنك الدولي والمنظمات الدولية المانحة التي تساهم في دعم برنامج الحماية الاجتماعية الذي يغطي اكثر من خمسة ملايين عراقي".

واوضح اللامي "ان الوزير استعرض خلال الاجتماع المراحل المتقدمة لإصلاح الانظمة الاجتماعية من اجل تقديم مزايا مادية وانسانية ورفع القدرات للملاكات الادارية ،وتنظيم سوق العمل ،وتفعيل الخطوات المتقدمة بخصوص الحكومة الالكترونية التي تهدف الى تفعيل نسبة الفقر والبطالة والتاثيرات الاجتماعية للإصلاح الأقتصادي وكل الدخل الحقيقي لمختلف فئات المجتمع العراقي".

وبين اللامي ان الوزارة ابدت خلال هذا الاجتماع استعداداتها التامة لتحقيق اهداف برنامج الحماية الاجتماعية لما يحمله من مبادئ وقيم انسانية واجتماعية لدعم ذوي الدخل المحدود ومساعدتهم وتأهيلهم والعودة الى سوق العمل والعيش بكرامة دون الاعتماد على الغير".

وابلغ المستشار في ختام حديثه ان "ممثلي البنك الدولي اكدوا استعداد البنك الدولي لدعم شبكة الحماية الاجتماعية والبرامج الاخرى التي تسعى الوزارة لتنفيذها، بما يحقق اهدافها الانسانية والاجتماعية وتزويد الوزارة بأحدث الاجهزة التكنلوجية لاستخدامها في تفعيل برنامج الحماية الاجتماعية".

مكتب المعلومات المركزي يدعو المواطنين إلى الحصول على بطاقات السكن

بغداد / المدى

دعا مكتب المعلومات المركزي في وزارة الداخلية جميع المواطنين الذين لايمتلكون بطاقات سكن إلى مراجعة مكتب المعلومات المركزي، وقال مصدر مسؤول في مكتب المعلومات المركزي رفض الكشف عن اسمه في تصريح خص به (المدى): على المواطنين الذين لايمتلكون بطاقات سكن تقديم طلبات مع المستمسكات الرسمية مستنسخة واصلية (شهادة الجنسية العراقية وهوية الاحوال المدنية والبطاقة التموينية) لجميع أفراد العائلة وتأييد سكن مصدق من المجلس البلدي لصاحب الطلب.

مضيفاً ان التعليمات اشترطت ان تكون البطاقة التموينية صادرة من مركز تموين بغداد وبأسم صاحب الطلب وفي حالة عدم امتلاكه بطاقة تموينية بأسمه عليه جلب كتاب تأييد من مركز الحاسبة في وزارة التجارة يؤيد إن صاحب الطلب ضمن مركز تموين بغداد.

وأكد المصدر ان مكتب المعلومات المركزي يمنح أكثر من ٢٠٠٠ بطاقة سكن للمواطنين الذين لايمتلكون بطاقات سكن بسبب تنقلهم من محافظة إلى أخرى أو من منطقة إلى أخرى فضلاً عن فقدان أو تلف بطاقات سكن بعض المواطنين، باستيفاء رسوم (٢٥٠٠) دينار إلى صندوق شهداء الشرطة وأشار إلى ان مكتب المعلومات المركزي اكمل افتتاح مكاتب المعلومات في جميع مناطق بغداد والمحافظات كافة، بملاكات ذات خبرة وكفاءة عالية.

المهربون يبتدعون طرقاً جديدة في تهريب النفط من البصرة

بغداد/ المدى

ذكر شهود قادمون من محافظة البصرة ان هناك طرقاً جديدة يتبعها المهربون لتهريب النفط بواسطة صهاريج الى خارج العراق.

واكدوا ان المهربين يقومون بربط انبوب فرعي ينتهي بإحدى الدور السكنية قيد الانشاء شمال مدينة البصرة بالانبوب الرئيسي الناقل للمنتجات النفطية والممتد بين منشآت نفطية في خط الشعيبة ثم يقومون بتعبئة الصهريج عند دخوله الى مرآب الدار ثم التوجه به الى ميناء ابو فلوس على شط العرب بواسطة عبارات خاصة وان هذه العملية تدر اموالاً طائلة لقاء جهد بسيط من القائمين عليها لاسيما عدم وجود رادع، فضلاً عن وجود سوق رائجة في عرض البحر وموانئ دول الجوار لهذه المادة المهربة، واشاروا إلى انه برغم التصريحات المستمرة للسلطات المحلية وشرطة الكمارك والحدود وخفر السواحل بالحد من ظاهرة تهريب نفط البصرة التي تشكل انهتاكاً للثروات الوطنية على حد وصفهم إلا ان العملية مستمرة.